

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم بإسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد صيد اللده السلمان
وعضوية القضاة السادة

جوز هلسا ، د. محمد فريحات ، د. عرار خريس ، سليمان الطراونة

المميز :- مساعد النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى

المميز ضده :-

بتاريخ ٢٠٠٥/٦/١٥ قدم هذا التمييز للطعن في الحكم الصادر
عن محكمة الجنايات الكبرى في القضية رقم ٢٠٠٥/٢٢١ تاريخ ٢٠٠٥/٦/٢ القاضي
بمبايلي :-

١. عملاً بأحكام المادة (٢٣٤) من الأصول الجزائية تعديل وصف التهمة المسندة
للمتهم / من جنابة الشروع بالقتل خلافاً للمادتين (١/٣٢٨
و ٧٠) عقوبات إلى جنحة الإيذاء خلافاً للمادة (١/٣٣٤) عقوبات و عملاً بذات
المادة حسبه مدة ثلاثة اشهر والرسم .

٢. عملاً بأحكام المادة (١٧٧) من الأصول الجزائية إداة المتهم
جنحة حمل و حيازة أداة حاده خلافاً للمادة (١٥٦) عقوبات و عملاً بذات
المادة حسبه مدة شهر واحد والرسم والغرامة عشرة دنانير والرسم .

٣. عملاً بأحكام المادة (٢/٣٣٤) عقوبات إسقاط دعوى الحق العام عن الأظناء
بالنسبة لجنحة الإيذاء خلافاً للمادة (٣٣٤) عقوبات المسندة لهم
تبعاً لإسقاط الحق الشخصي وكون مدة التعتيل أقل من عشرة أيام .

باعتبارها من حيث المبدأ، فإنها لا تخضع للمعاملة الخاصة، بل هي من قبيل المعاملات العامة، وذلك لأن المصلحة العامة هي التي تخدمها، وليس المصلحة الخاصة، كما هو الحال في المعاملات الخاصة، حيث يهدف كل طرف من أطرافها إلى تحقيق منفعة شخصية.

وإذا كان الأمر كذلك، فإننا نرى أن المعاملات العامة هي التي تخضع للمعاملة الخاصة، وليس العكس، كما هو الحال في المعاملات الخاصة، حيث يهدف كل طرف من أطرافها إلى تحقيق منفعة شخصية.

-: في ضوء ما سبق، فإننا نرى أن المعاملات العامة هي التي تخضع للمعاملة الخاصة، وليس العكس، كما هو الحال في المعاملات الخاصة، حيث يهدف كل طرف من أطرافها إلى تحقيق منفعة شخصية.

وإذا كان الأمر كذلك، فإننا نرى أن المعاملات العامة هي التي تخضع للمعاملة الخاصة، وليس العكس، كما هو الحال في المعاملات الخاصة، حيث يهدف كل طرف من أطرافها إلى تحقيق منفعة شخصية.

-: في ضوء ما سبق، فإننا نرى أن المعاملات العامة هي التي تخضع للمعاملة الخاصة، وليس العكس، كما هو الحال في المعاملات الخاصة، حيث يهدف كل طرف من أطرافها إلى تحقيق منفعة شخصية.

وإذا كان الأمر كذلك، فإننا نرى أن المعاملات العامة هي التي تخضع للمعاملة الخاصة، وليس العكس، كما هو الحال في المعاملات الخاصة، حيث يهدف كل طرف من أطرافها إلى تحقيق منفعة شخصية.

ب
أ

-: في ضوء ما سبق، فإننا نرى أن المعاملات العامة هي التي تخضع للمعاملة الخاصة، وليس العكس، كما هو الحال في المعاملات الخاصة، حيث يهدف كل طرف من أطرافها إلى تحقيق منفعة شخصية.

بأداه حاده في بطنه وبعد إسعافه أختصل على تقرير طبي يشعر بأن مدة تعطيله عن العمل أسبوعان وتمت الشكوى وجرت الملاحظة وخلصت المحكمة إلى أن الإصابة كانت في أسفل البطن ولم تصب الأحشاء والأمعاء وان الإصابة لم تشكل خطورة على حياة المجني عليه .

بتاريخ ٢٠٠٥/٦/٢ قررت محكمة الجنايات الكبرى ما يلي :-

١. إسقاط دعوى الحق العام عن المشتكى عليهم
تبعاً لإسقاط الحق الشخصي .

٢. تعديل وصف التهمة المسندة للمتهم . من جنابة الشروع بالقتل المسندة إليه إلى جنحة الإيذاء خلافاً لأحكام المادة ١/٣٣٤ عقوبات عملاً بالمادة ٢٣٤ من قانون الأصول الجزائية وأدائه بهذه الجنحة المعدلة والحكم عليه بالحبس مدة ثلاثة اشهر مع الرسوم .

٣. إدانة المتهم . بجنحة حمل أداة حاده المسندة إليه والحكم عليه عملاً بالمادة ١٥٦ عقوبات بالحبس مدة شهر واحد مع الرسوم وتفريجه مبلغ عشرة دنانير مع الرسوم .

٤. إدغام العقوبتين المحكوم بهما المتهم . وتنفيذ العقوبة الأثقل وهي الحبس مدة ثلاثة اشهر مع الرسوم محسوبة له مدة التوقيف ومصادرة الأداة الحادة .

لم يرض مساعد النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى بالقرار الصادر فاستدعى تمييزه للسبب الوارد في لائحة التمييز المقدم منه بتاريخ ٢٠٠٥/٦/١٥ وقدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب فيها قبول التمييز ونقض القرار الطعين وإجراء المقاضى .

وعون سبب التمييز ومفاده تخطئة محكمة الجنايات الكبرى بتعديل وصف التهمة من جنابة الشروع بالقتل إلى جنحة الإيذاء البسيط مع أن ظروف الدعوى والحقائق الناتجة تدل دلالة قاطعة على توافر نية القتل لدى المميز ضده .

وفي ذلك نجد انه من الثابت من مجمل البيانات المقدمة أن ذهاب المتهم إلى مستشفى الأميرة إيمان كان بعد سماعه بإدخال شقيقته في المستشفى وذهاب والدته وشقيقته هناك وحصول مشاجرة بينهما وبين والدي المجني عليه ، وأن سبب حضوره إلى المستشفى كان يقصد الاطمئنان على شقيقته ومعرفة سبب المشاجرة الأمر الذي ينفي التيه المبيتة والمسبقة لديه لطعن المجني عليه والتي تتطلب مرور مدة كافية بين العزم على ارتكاب الجريمة وتنفيذها أي توافر الوقت الكافي لدى الجاني للتفكير في الجريمة وإعداد العدة لها وترتيب وتوفير جميع الوسائل الضرورية لارتكابها ومن ثم الإقدام عليها وهو هادئ مطمئن بلورغ غايته المشودة الأمر الذي لم يتحقق في هذه المسألة ولا ادل على ذلك من أن المجني عليه نفسه قد أكد في أقواله لدى المحكمة بأن المتهم قد قال له أول ما شاهدته انه يريد أن يتفاهم معه وانه سأل عن والدة المجني عليه وعن والده وان المجني عليه منعه من مقابلة والديه مما يؤكد انقضاء عنصر التسميم والترصد لديه لطعن المجني عليه

أما بالنسبة لجرم الشروع بالقتل فالثابت أيضاً أن مشادة كلامية حصلت بين المتهم والمجني عليه إثر منعه له من مقابلة والديه اقدم على أثرها بطعن زوج شقيقته بأداة حادة أسفل بطنه من الناحية اليسرى ومع أن الأداة المستعمله هي أداة قاتله ذلك أنها نفذت إلى داخل البطن إلا أننا نجد من التقرير الطبي المعطى بحق المصاب ومن شهادة الطبيب الشرعي الدكتور ، أن مكان الإصابة غير قاتل وهي لم تشكل خطورة على حياة المصاب ذلك أنها لم تصب بأى من الأعضاء الدموية أو الأحشاء الداخلية أو الأمعاء .

ولما كانت التيه الجرمية هي إرادة ارتكاب الجريمة على نحو ما عرفها القانون وهي أمر مستمر يضمه الجاني في نفسه ويستدل عليه من ظروف الحادث وملابساته ، وحيث انه من الثابت أن المميز ضده اقدم على فعلته بعد رفض المجني عليه التفاهم معه وعدم سماحه له بمقابلة والديه وان المتهم لم يطعن المجني عليه في مكان قاتل رغم إمكانية ذلك كما انه اكتفى بطعنه واحدة ولم يحاول ذلك ثانيه ولم يتواجد في مكان الحادث أحد يمنعه من ذلك فإن ما يستتف من ذلك أن بيئة المتهم لم تتجه إلى قتل المجني عليه وإنما اتجهت إلى إيذائه فقط .

